

Distr.: General
18 April 2023
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2023

25 تموز/يوليه 2022 – 26 تموز/يوليه 2023

البند 12 (هـ) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: البرنامج الطويل

الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

تقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 20/2022 الذي طُلب فيه إلى الفريق الاستشاري المخصص لهايتي أن يقدم تقريراً عن أعماله، مشفوعاً بتوصيات، حسب الاقتضاء، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لينظر فيه في دورته لعام 2023. ويغطي التقرير الأنشطة التي اضطلع بها الفريق في الفترة من تموز/يوليه 2022 إلى آذار/مارس 2023، بما في ذلك الاجتماعات المعقودة مع كل من السلطات الوطنية وممثلي المجتمع المدني، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية. وأسفرت هذه الاجتماعات عن تكوين أفكار متعمقة بشأن الحالة في هايتي، وساعدت الفريق على وضع بعض التوصيات الواردة في هذا التقرير.

ويتضمن التقرير وصفاً للحالة الصعبة جداً في هايتي، في ظل أعمال العنف الخطيرة والمتزايدة التي ترتكبها العصابات المسلحة وفي ظل جمود سياسي متواصل أدى إلى تفاقم الحالة الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية المتردية أصلاً في البلد، والتي اتسمت أيضاً، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتفشي جديد للكوليرا ومستويات مفرغة من انعدام الأمن الغذائي.

ويوصي الفريق بمعالجة الأزميتين الأمنية والسياسية على وجه الاستعجال. وسيطلب ذلك إجراء حوار وطني شامل للتحرك نحو استعادة المؤسسات الديمقراطية في البلد. وسيطلب الأمر أيضاً اتباع نهج شامل لإعادة إرساء الأمن من خلال تنفيذ تدابير لتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية ومبادرات لمعالجة الأسباب الهيكلية للعنف، بما في ذلك في المجال الاجتماعي الاقتصادي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080623 310523 23-07308 (A)



ويشدد الفريق على الحاجة الملحة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للهايتيين، التي ظهرت نتيجة لتفشي الكوليرا وأزمة الغذاء، مع إرساء الأساس للتنمية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل. ويتطلب ذلك، في جملة أمور، رصد استثمارات كبيرة في قطاعات الزراعة والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية في البلد لتعزيز القدرة على الصمود. وسيكون من الأهمية بمكان تعزيز الأخذ بنهج ترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من أجل بناء الاستقرار الطويل الأجل وكفالة التنمية المستدامة.

ويشدد الفريق على أنه، بغية المساعدة في التصدي للتحديات المعقدة والمتشابكة التي تواجهها هايتي، هناك حاجة إلى المشاركة المستمرة من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والعمل بالتنسيق الوثيق مع السلطات والجهات الفاعلة الهايتية من أجل مساعدة هايتي على السير بنجاح على طريق الاستقرار والتنمية المستدامة.

أولا - مقدمة

1 - أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفريق الاستشاري المخصص لهائتي في البداية في عام 1999 بموجب القرار 4/1999 وأعيد تنشيطه بعد خمس سنوات من خلال مقرر المجلس 322/2004. ويتألف الفريق من الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة لكل من الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، والبرازيل، وبربادوس، وبليز، وبنن، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، والسلفادور، وشيلي، وفرنسا، وكندا، وكولومبيا، وكينيا، والمكسيك، وهائتي، والولايات المتحدة الأمريكية. وانضم إلى الفريق ثلاثة أعضاء جدد، وهم الممثلون الدائمون لدى الأمم المتحدة لكينيا وبربادوس وسانت كيتس ونيفس، على التوالي في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (مقرر المجلس 201/2023 ألف) و 7 كانون الأول/ديسمبر 2022 (مقرر المجلس 201/2023 باء) و 5 نيسان/أبريل 2023 (مقرر المجلس 201/2023 جيم). ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2004، تولى رئاسة الفريق الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة. وكما هو منصوص عليه في المقرر 322/2004، فإن رئيس المجلس والممثلة الخاصة للأمين العام لهائتي مدعوان للمشاركة في اجتماعات الفريق.

2 - وقرر المجلس في قراره 20/2022 تمديد ولاية الفريق إلى حين اختتام أعمال دورة عام 2023، لكي يتسنى له أن يتابع الوضع عن كثب ويقدم المشورة بشأن تنفيذ استراتيجية التنمية الطويلة الأجل لهائتي، تعزيزا لانتعاشها وتعميرها واستقرارها على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة كفالة الاتساق والاستدامة في الدعم الدولي المقدم للبلد. وطلب المجلس إلى الفريق أن يقدم تقريراً عن أنشطته لينظر فيه المجلس خلال دورته لعام 2023.

3 - وهذا التقرير هو التقرير التاسع عشر الذي يقدمه الفريق إلى المجلس منذ إعادة تنشيطه في عام 2004. وهو يسلط الضوء على النتائج والتوصيات الرئيسية التي خلص إليها الفريق عقب اجتماعاته مع السلطات ومختلف الجهات المعنية الهايتية، بمن فيهم ممثلو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية. ونظرا للحالة الأمنية الصعبة في هايتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يقدّم الفريق بزيارة إلى هايتي ولكنه عقد مشاورات مع طائفة واسعة من الجهات المعنية من خلال اجتماعات مختلطة وحضورية. ويتضمن مرفق هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلع بها الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانيا - السياق الراهن في هايتي

ألف - الحالة السياسية والأمنية

4 - بعد مرور ما يقرب من ثلاث سنوات على اغتيال رئيس هايتي جوفينيل مويس في 7 تموز/يوليه 2021، لا يزال البلد يعيش أزمة سياسية عميقة. ولا يزال رئيس الوزراء، أرييل هنري، يرأس الحكومة. وفي غياب الانتخابات، بلغت ولاية البرلمانين المنتخبين نهايتها الحتمية في 9 كانون الثاني/يناير 2023. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر 2022، وقّعت مجموعة واسعة من الجهات المعنية على الصعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي على خريطة طريق تعرف باسم توافق الآراء الوطني من أجل تحقيق انتقال شامل وإجراء انتخابات شفافة. ووافقت الحكومة أيضا على خريطة الطريق التي تمهد السبيل لإجراء الانتخابات في عام 2023 ولتولي حكومة منتخبة جديدة مهامها في 7 شباط/فبراير 2024. وتبذل الجهود حاليا لتوسيع

نطاق الدعم للترتيبات الانتقالية الحالية، بما في ذلك من خلال حوار سياسي جامع يركز على استعادة الأمن والمؤسسات الديمقراطية في البلد ووضع البلد على مسار الاستقرار.

5 - وإزاء هذه الخلفية، استغلت العصابات سهولة حصولها على الأسلحة والذخيرة، وازدادت قوتها بشكل كبير وبسطت سيطرتها على الأراضي في جميع أنحاء العاصمة وفي أجزاء أخرى من البلد. وتشير التقديرات إلى أن هناك نحو 200 عصابة تنشط في جميع أنحاء هايتي، منها 95 عصابة في بورت أو برنس⁽¹⁾. وقد أدى ذلك إلى أزمة أمنية عميقة تنطوي على مستويات عالية من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي وعمليات الاختطاف والنزوح القسري. وأدى تصاعد أعمال العنف الناجمة عن اشتباكات العصابات في بورت أو برنس في الفترة بين أيار/مايو وحزيران/يونيه 2022، والتي أسفرت عن مقتل حوالي 500 شخص، إلى احتجاجات واسعة النطاق ما لبثت أن اشتدت حداثتها بعد إعلان رئيس الوزراء عن تخفيضات في دعم الوقود في 11 أيلول/سبتمبر 2022.

6 - وكان الحصار الذي ضربته عصابات مسلحة على محطة فارو، وهي محطة الوقود الرئيسية في البلد، في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2022 دليلاً واضحاً على القوة التي تمتلكها هذه العصابات. فقد أدى الحصار إلى نقص حاد في الوقود، مما تسبب في إغلاق مفاجئ للمستشفيات والمدارس وخدمات الاتصالات والعديد من مؤسسات الأعمال، الأمر الذي أسفر عن نقص في السلع الأساسية والمياه النظيفة. كما أثر الحصار على جهود إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة في الوقت الذي كان البلد يواجه فيه تفشي الكوليرا. وعلى الرغم من أن الشرطة الوطنية الهايتية سيطرت في نهاية المطاف على محطة فارو للوقود، إلا أن العصابات واصلت بسط سيطرتها على أهم ما في البلد من طرق وتقاطعات تربط العاصمة بالمحافظات الشمالية والجنوبية.

7 - وفي هذا السياق الذي يشهد تدهوراً كبيراً للبيئة الأمنية، اعتمد مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر 2022 القرار 2653 (2022)، الذي أنشأ بموجبه نظام جزاءات في هايتي. وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022، طلبت حكومة هايتي نشر قوة مسلحة متخصصة دولية لمساعدة الشرطة الوطنية في التصدي لعنف العصابات. وبناء على هذا الطلب، وجه الأمين العام في 8 تشرين الأول/أكتوبر رسالة إلى رئيس مجلس الأمن عرض فيها الخيارات الممكنة لتعزيز الأمن في هايتي (S/2022/747).

8 - ولا يزال الفريق يساوره بالغ القلق لأن الحالة الأمنية لا تزال تؤثر تأثيراً كبيراً ويومياً على حياة الهايتيين وتعوق التقدم في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في البلد. ويحث الفريق المجتمع الدولي على تقديم المساعدة في الجهود التي يبذلها البلد للتصدي للتحديات السياسية والأمنية، على أساس عمليات وحلول يقودها الهايتيون. ويشير أيضاً إلى أن هذه الجهود ينبغي أن تقتصر بتنمية اجتماعية واقتصادية شاملة لبناء قدرة البلد على الاعتماد على نفسه وعلى الصمود، ولكفالة استدامة أي مساعدة تقدم للبلد.

9 - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار تدهور الأمن الغذائي في البلد. وفقاً لتحليل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الذي نشر في آذار/مارس 2023، يواجه 4,9 ملايين شخص في هايتي، أي ما يقرب من نصف سكان البلد، الجوع الحاد حالياً (المرحلة 3 وما فوقها)، مما يمثل ارتفاعاً من 4,7 ملايين في أيلول/سبتمبر 2022، من بينهم 1,8 مليون شخص في مرحلة الطوارئ (المرحلة 4).

(1) Global Initiative against Transnational Organized Crime, "Gangs of Haiti: expansion, power and an escalating crisis", 17 October 2022.

وفي عام 2022، احتلت هايتي المرتبة 116 من أصل 121 بلدا في المؤشر العالمي للجوع. وتبعث حالة الأطفال على القلق بشكل خاص، بالنظر إلى أن 3,7 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من الهزال، مما يعكس قلة التغذية الحادة، و 21,9 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من التقزم، و 6 في المائة من الأطفال يموتون قبل بلوغهم سن الخامسة، مما يعكس جزئيا مزيجا فتاكا من حالات التغذية غير الكافية والبيئات غير الصحية⁽²⁾.

10 - وتتسم دوافع انعدام الأمن الغذائي في هايتي بالتعقيد. ومن بين الأسباب الرئيسية لذلك ضعف أداء القطاع الزراعي لأسباب هيكلية مثل طبيعة نظم حيازة الأراضي، والنظم الإيكولوجية الهشة، والهشاشة في مواجهة الكوارث الطبيعية والصدمات المناخية، وعدم كفاية البنى التحتية ومحدودية التمويل. وعلاوة على ذلك، لا تزال هايتي تعاني من آثار تحرير التجارة في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، التي أثرت على القدرة التنافسية لقطاع الأغذية والزراعة في البلد من خلال تيسير الواردات الغذائية الرخيصة. وتعتمد هايتي الآن اعتمادا كبيرا على الواردات الغذائية، التي تمثل أكثر من نصف مجموع الأغذية و 80 في المائة من الأرز الذي يستهلكه الهايتيون، مما يجعل هايتي تعاني من الهشاشة الشديدة في مواجهة الصدمات الخارجية.

11 - وخلال العام الماضي، تسببت الاضطرابات في سلسلة الإمدادات الغذائية العالمية، والتشديد المالي من خلال رفع أسعار الفائدة، والحرب في أوكرانيا، في صدمة غير مسبوقة في نظام الغذاء العالمي. وفي هايتي، ارتفعت أسعار الأغذية المنتجة محليا والسلع الغذائية المستوردة، مما يعكس انخفاض الإمدادات وزيادة التحديات في الحصول على الغذاء. وعلى مدى الأشهر الـ 12 الماضية، لوحظت زيادة بنسبة 98 في المائة في قيمة سلة الأغذية. وأدى ذلك، إلى جانب تباطؤ الاقتصاد الهايتي بسبب تزايد انعدام الأمن، إلى جعل الحصول على الغذاء صعبا بشكل خاص، لا سيما بالنسبة للأسر المعيشية الأكثر هشاشة.

12 - وعلم الفريق أن السياسة الوطنية للسيادة الغذائية والأمن الغذائي والتغذية، التي اعتمدتها الحكومة في عام 2021 ونفذت بمساعدة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تركز على دعم الزراعة المحلية، بما في ذلك عن طريق زيادة الرقابة على الواردات الغذائية وزيادة الضرائب المفروضة على الواردات الغذائية. وهذه السياسة تمثل فرصة للاستفادة من القرارات السياساتية المؤدية إلى إرساء منظومة غذائية أكثر إنتاجية وقدرة على الصمود، ويمكنها أيضا أن توفر الأساس لبناء التماسك بما يتماشى مع النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، بالإضافة إلى توفير إطار لتحسين الأمن الغذائي والسيدة الغذائية.

13 - وأحاط الفريق علما أيضا بالمبادرات الهامة التي اتخذتها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتلبية الاحتياجات الغذائية الطارئة العاجلة مع المساعدة في الوقت نفسه على بناء منظومات غذائية منتجة وقادرة على الصمود. ويشمل ذلك برنامج التغذية في المدارس المعتمد على المنتجات المحلية الذي ينفذه برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة وشركاؤهما، والذي يقوم على المشتريات اللامركزية للأغذية التي يتم الحصول عليها محليا من صغار المزارعين، وهو ما يدعم بالتالي الإنتاج الزراعي المحلي ويزيد من معدلات الاستبقاء في المدارس. وعلم الفريق أيضا أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يعمل بشكل وثيق مع الهايتيين في الشتات لإيجاد فرص عمل للشباب في المناطق الريفية وللمساعدة على عكس

(2) Global Hunger Index, "Haiti" متاح على الرابط: <https://www.globalhungerindex.org/haiti.html#:~:text=In%20the%202022%20Global%20Hunger,of%20hunger%20that%20is%20serious> (تم الاطلاع عليه في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022).

اتجاه هجرة الأفراد ذوي المستويات العالية من رأس المال البشري والمهارات، وهو ما يعرف أيضا باسم "هجرة الأدمغة".

14 - وعلاوة على ذلك، تقوم بعض المنظمات غير الحكومية بتنفيذ برامج من خلال نهج قائم على التنمية المجتمعية، تُدمج من خلاله المعونة الإنسانية بنجاح في الجهود الإنمائية في مجالات الغذاء والصحة والمياه والصرف الصحي والإسكان والتعليم وتوليد الدخل. ويرى الفريق أن المؤسسات الزراعية الكاريبية يمكن أن تؤدي دورا هاما في دعم الجهود المبذولة في هايتي لتحسين الأمن الغذائي في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسيكون المعهد الكاريبي للبحث والتنمية الزراعية ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة في وضع مناسب يمكنهما من دعم التنمية الزراعية في هايتي من خلال تنفيذ برامج إنتاج السلع الأساسية للمساعدة على بناء القدرة على الصمود.

15 - ويشدد الفريق على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز الجهود الإنسانية والإنمائية الرامية إلى بناء القدرة على الصمود في هايتي، ولا سيما بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة، وذلك من خلال الاستثمار في سبل العيش الزراعية والمنظومات الغذائية، بما في ذلك من خلال الحد من مخاطر الكوارث، والنهج الاستباقية ونظم الإنذار المبكر والعمل المبكر، من أجل منع الأزمات الغذائية والتأهب لها والاستجابة لها على نحو أكثر فعالية. ويدعو الفريق إلى زيادة الاستثمارات في النظم الزراعية والغذائية المستدامة في هايتي، ويشجع الجهود المبذولة على جميع المستويات لدعم الممارسات الزراعية الذكية مناخيا، إضافة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدرة من يعيشون في أوضاع هشة على الصمود، مع التركيز على التكيف مع تغير المناخ باعتباره من الأولويات والأهداف الرئيسية لجميع المزارعين، ولا سيما صغار منتجي الأغذية.

باء - تدهور الحالة الإنسانية وسط تفشي جديد للكوليرا

16 - تستمر الاحتياجات الإنسانية في النمو، يدفعها انعدام الأمن الغذائي وبقائها تفشي الكوليرا الجديد والاحتياجات الحالية التي نشأت عن زلزال عام 2021 في شبه الجزيرة الجنوبية للبلد. وفي عام 2023، سيحتاج حوالي 5,2 ملايين شخص إلى مساعدات إنسانية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 15,6 في المائة عن عام 2022.

17 - وفي الفترة من 2 تشرين الأول/أكتوبر 2022، عندما عاودت الكوليرا الظهور في البلد، إلى 3 آذار/مارس 2023، سُجلت 389 حالة وفاة مرتبطة بالكوليرا، و 447 حالة إصابة مؤكدة و 651 34 حالة مشتبه فيها في 10 مقاطعات، وكان متوسط عمر المصابين بالكوليرا 18 عاما. ويعني الافتقار إلى القدرة على إجراء الاختبارات والنقص العام في الإمدادات الطبية أن الإبلاغ عن الحالات من المرجح أن يكون ناقصا. وأحاط الفريق علما بأنه من أجل التعجيل بعملية الاستجابة، خصص الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ في تشرين الأول/أكتوبر 2022 مبلغا قدره 7 ملايين دولار لكيانات الأمم المتحدة التي تساعد وزارة الصحة العامة والسكان على التصدي لحالة الطوارئ. ويجري حاليا تنفيذ حملة تطعيم تستهدف أشد الناس هشاشة في المقاطعتين الغربية والوسطى، وأنشئ 112 مركزا لعلاج الكوليرا مزودة بمرافق طبية. وعلاوة على ذلك، تقوم منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، إلى جانب الشركاء في المجال الإنساني، بحملات لتوعية السكان بشأن الوقاية من الكوليرا وتقديم مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي. ورحب الفريق بالجهود التي تبذلها حكومة هايتي،

بدعم من الأمم المتحدة وغيرها من منظمات المجتمع المدني الدولية والوطنية والمحلية، من أجل تنظيم استجابة فعالة للكوليرا استناداً إلى تجربة وخبرة السلطات الوطنية.

18 - وقد نزح أكثر من 155 000 شخص، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال، من مجتمعاتهم المحلية بسبب عنف العصابات. وتواجه النساء والفتيات قيوداً على الحركة، وفي بعض الحالات، فإنهن ينزحن من ديارهن، مما يزيد من تعرضهن للعنف الجنسي والجنساني. ويقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومبادرة تسليط الضوء، والشركاء، خدمات الدعم النفسي الاجتماعي وخدمات أخرى للناجين من العنف الجنسي والجنساني. بيد أن انعدام الأمن ونقص التمويل يحدان من جهود الاستجابة.

19 - ويساور الفريق القلق إزاء تزايد الاحتياجات الإنسانية في البلد واستمرار تحديات الوصول بسبب عنف العصابات، مما يحول دون حصول الهائيتين على المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها. ولاحظ الفريق أن الكيانات العاملة في المجال الإنساني التابعة للأمم المتحدة قد تمكنت من مواصلة عملها من خلال إشراك المجتمعات المحلية وبعد مفاوضات شاقة، في الوقت الذي تكبدت فيه تكاليف تشغيلية متزايدة.

20 - ويساور الفريق القلق أيضاً لأن خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022 في هايتي لم تتلق سوى 50 في المائة من احتياجات التمويل البالغة 373,2 مليون دولار، ولأن النداء العاجل بشأن الكوليرا لعام 2022 لم يتلق سوى 9,6 في المائة من احتياجات التمويل البالغة 145,6 مليون دولار. ويدعو الفريق الجهات المانحة إلى تقديم الدعم اللازم للاستجابة الإنسانية، بما في ذلك التصدي لنقشي الكوليرا، من أجل كفالة حصول الأشخاص الأكثر هشاشة على المساعدة التي يحتاجون إليها.

21 - ويشدد الفريق أيضاً على ضرورة قيام الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام في هايتي بتعزيز مبدأ التكامل فيما بين الركائز، من خلال تطبيق نهج تستند إلى الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام ومبدأ عدم إلحاق الضرر، بغية تعظيم أثر التدخلات والمساعدة على نقل البلد من مرحلة التدخلات الطارئة الفورية إلى مرحلة التنمية المستدامة والاستقرار في الأجل الطويل.

جيم - ظروف اجتماعية اقتصادية متزايدة الصعوبة

22 - تميزت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار تدهور الظروف الاجتماعية الاقتصادية بينما كافح البلد للتعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثار زلزال عام 2021 الذي ضرب شبه الجزيرة الجنوبية وسط استمرار الأزمات السياسية والأمنية. فخلال السنة المالية 2022/2021، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الوطني للعام الرابع على التوالي، ليصل إلى 1,7 في المائة. ولا تزال التوقعات لعام 2023 قاتمة، ويتوقع البنك الدولي انكماشاً بنسبة 1,1 في المائة للسنة المالية 2023/2022. ومن الأهمية بمكان المضي قدماً بالإصلاحات لتعزيز الحوكمة وتوفير أساس للنمو الاقتصادي المستدام. كما تميزت السنة المالية 2022/2021 بزيادة التضخم وانخفاض سعر الصرف. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغت نسبة التضخم من سنة لأخرى 48,3 في المائة، أي أكثر من الضعف مقارنة بعام 2020، وهو مستوى لم يسبق له مثيل منذ ما يقرب من عقدين. وانخفضت قيمة العملة المحلية، الغورد، بنسبة 19,8 في المائة مقابل دولار الولايات المتحدة. وفي خطوة للحفاظ على القيمة الداخلية للعملة، استُغفدت الاحتياطات الدولية، بحيث انخفضت بنسبة 71 في المائة، من 485 مليون دولار في عام 2021 إلى 141 مليون دولار في

عام 2022. وقد أسهمت كل هذه العوامل في جعل الحياة صعبة للغاية بالنسبة لشعب هايتي، ولا سيما أفقر الأسر المعيشية.

23 - ولا تزال قدرة الحكومة على تعزيز النمو الاقتصادي وكفالة تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية محدودة، ويعزى ذلك جزئياً إلى الصعوبات في تحصيل الضرائب لتوليد إيرادات كافية. وتتوقع الحكومة زيادة تحصيل الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي، لتصل إلى نسبة 6 في المائة من إجمالي الإيرادات في عام 2023. وقد زادت الحكومة ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للفترة 2023/2022 بمقدار خمسة أضعاف، لتصل إلى ما يقرب من 30,6 بليون غورد، أو 11,6 في المائة من مجموع الميزانية. وتضاعفت تقريباً مكاسب التعريفات الجمركية في الربع الأول من السنة المالية 2023/2022، مما قد يعزز قدرة الحكومة على تخصيص الموارد للقطاعات الاجتماعية. ومما يزيد الوضع الاقتصادي غير المستقر تعقيداً تقلب التحويلات المالية. فالتحويلات المالية مهمة في مساعدة الأسر على الحصول على الغذاء والخدمات، ومن المرجح أن يؤدي تخفيضها إلى التأثير سلباً على مستوى المعيشة لدى جزء كبير من السكان.

24 - وتهدف السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية والتقدم الاجتماعي إلى الحد من الفقر وعدم المساواة والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية في هايتي بحلول عام 2040. وتشمل هذه السياسة التركيز على الصحة، بهدف معالجة التفاوتات في المجال الصحي، بما في ذلك من خلال إلغاء رسوم الاستفادة من الخدمات الصحية الأساسية. وخصصت الحكومة، في ميزانيتها للفترة 2022/2021 مبلغ 27,6 مليون دولار لدعم تنفيذ السياسة الوطنية. ويشدد الفريق على أهمية تنفيذ هذه السياسة التي ستكون أساسية في المساعدة على تحقيق التغطية الصحية الشاملة في هايتي.

25 - وتم تقييد استفادة الأطفال من خدمات التعليم نتيجة لعدد من الأحداث الأخيرة، من بينها جائحة كوفيد-19، وكذلك الزلزال والأحداث السياسية العنيفة التي وقعت في عام 2021، والتي تسببت في تدمير أو إلحاق أضرار جسيمة بما مجموعه 1 250 مدرسة. ويعني انعدام الأمن المتزايد أن الأسر لا ترسل أطفالها إلى المدرسة خشية وقوعهم في مرمى النيران المتبادلة أثناء الاشتباكات التي تحدث بين العصابات المتنافسة. وعلاوة على ذلك، أصبحت الجماعات المسلحة تستهدف المدارس بشكل متزايد. ففي شباط/فبراير 2023، أفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن عمليات إطلاق النار والنهب والتخريب والاختطاف في المدارس قد زادت تسعة أضعاف في عام واحد وأن نسبة 25 في المائة من المدارس لا تزال مغلقة بسبب انعدام الأمن. وفي شباط/فبراير 2023، كان ما يقدر بنحو مليون طفل هايتي منقطعين عن الدراسة نتيجة للاضطرابات الاجتماعية وانعدام الأمن، وكذلك بسبب ارتفاع تكاليف التعليم، بالنظر إلى أن 85 في المائة من المدارس هي مدارس خاصة.

26 - ويؤكد الفريق على أهمية الوصول العادل إلى التعليم الجيد والميسور التكلفة وعلى تنمية المهارات لتزويد الأطفال والشباب بالمعارف والمهارات التي يحتاجونها للازدهار. ويساور الفريق القلق إزاء الأطفال غير الملحقين بالمدارس، ليس فقط لأنهم محرومون من التعليم الذي يتيح للفتيات والفتيان فرصاً أفضل في الحياة، ولكن أيضاً لأنهم معرضون لمخاطر متزايدة من العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والحمل المبكر والتجنيد من قبل العصابات المسلحة. ويرى الفريق أن التعليم أمر حاسم لكسر حلقة العنف والفقر ولمساعدة البلد على المضي قدماً على طريق التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى بذل جهود لخلق فرص عمل للشابات والفتيات، بما في ذلك من خلال عقد الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

27 - ويرحب الفريق ببرامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية التي تستهدف الشباب المعرضين لخطر التجنيد من جانب العصابات المسلحة، والتي تنفذها الأمم المتحدة كوسيلة لمنع العنف والحد منه. وهذه البرامج أساسية في المساعدة على الحد من الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة عن طريق توفير حوافز لترك الجماعات من خلال فرص العمل لفترات قصيرة. وهذه المشاركة مهمة أيضا لتحقيق أهداف خطة العمل المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في هايتي من خلال مبادرات الإنذار المبكر التي يقودها الشباب وإنشاء وتعزيز مننديات محلية للشباب والشابات.

دال - حقوق الإنسان وسيادة القانون وإقامة العدل

28 - للعنف والجريمة أثر سلبي على حالة حقوق الإنسان في البلد، إذ تستهدف العصابات المسلحة بشكل متزايد السكان المحليين خلال المعارك التي تدور بين العصابات في الوقت الذي تتنافس فيه على بسط سيطرتها على الأراضي، ولا سيما في جميع أنحاء منطقة بورت أو برنس الحضرية. وقد ارتفع عدد جرائم القتل المبلغ عنها في عام 2022 بنحو 35,2 في المائة مقارنة بالعام السابق، إذا تم الإبلاغ عن 183 2 ضحية، بينما ارتفعت حالات الاختطاف بنسبة 104,7 في المائة، لتطال 359 1 ضحية (S/2023/41، الفقرة 13). ومما يبعث على القلق أيضا الاستخدام المتعمد للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، كسلاح لبث الرعب ومعاقبة السكان المحليين وإذلالهم، على النحو المشار إليه في تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعنوان "العنف الجنسي في بورت أو برنس: سلاح تستخدمه العصابات لبث الخوف"، صدر في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وسجل صندوق الأمم المتحدة للسكان أكثر من 16 400 حالة عنف جنساني في عام 2022، على الرغم من احتمال وجود نقص في الإبلاغ عن تلك الحالات بسبب الخوف من انتقام الجماعات المسلحة، وانعدام الثقة في الشرطة ونظام العدالة، ومحدودية الخدمات المتوافرة للناجين. وأفيد أيضا بأن بعض ضباط الشرطة الوطنية استخدموا القوة المفرطة ضد السكان أثناء الاحتجاجات، مما أسفر عن مقتل 34 شخصا (المرجع نفسه، الفقرة 41).

29 - وتواصل الشرطة الوطنية اتخاذ تدابير لمكافحة الجريمة والعنف، بما في ذلك من خلال عمليات مكافحة العصابات، وزيادة الدوريات التي يتم تسييرها بمركبات مدرعة ومعدات جديدة. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال الشرطة تعاني من نقص الموظفين ونقص التمويل والافتقار إلى القدرة التشغيلية الكافية للتصدي بنجاح لعنف العصابات. وتتواصل جهود الدعوة لحث الجهات المانحة على تقديم المزيد من الدعم لصندوق التبرعات المشترك للشرطة.

30 - ويشدد الفريق على ضرورة تزويد الشرطة الوطنية بالدعم اللازم للنجاح في التصدي للتهديد الذي تشكله العصابات الإجرامية المسلحة. ويشدد أيضا على أن أي دعم ينبغي أن يشمل تدابير للتدريب والتدقيق من أجل كفالة امتثال الشرطة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والسلوك المهني. ويشدد الفريق أيضا على أن اعتماد نهج كلي إزاء الأمن أمر أساسي لكفالة تنفيذ المبادرات الرامية إلى تعزيز الشرطة بالتزامن مع التدابير الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان ومعالجة المسائل المتصلة بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

31 - وقد أدت هشاشة الشرطة ومؤسسات الدولة الأخرى، ولا سيما القضاء، إلى نقشي حالات الخروج على القانون في البلد. ولا يزال الفساد والإفلات من العقاب يبعثان على القلق ويشكلان بعض العوائق الهيكلية الرئيسية أمام الاستقرار والتنمية المستدامة. وتحتل هايتي المرتبة 171 من أصل 180 بلدا في

مؤشر مؤسسة الشفافية الدولية الخاص بمدرجات الفساد لعام 2022، أي أقل بسبع درجات عن العام السابق⁽³⁾. ويشدد الفريق على ضرورة قيام حكومة هايتي باعتماد تدابير فعالة لمكافحة الفساد، بما في ذلك لتنفيذ استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الفساد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عين مجلس الوزراء في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 القاضي جان جوزيف لوبران رئيساً للمحكمة العليا، وهو بذلك يكون قد شغل منصباً ظل شاغراً منذ حزيران/يونيه 2021. وفي 26 شباط/فبراير 2023، عين المجلس أيضاً القضاة الثمانية اللازمين لشغل المقاعد المتبقية في المحكمة. ويؤمل أن يساعد القرار على استعادة عمل المحكمة وتعزيز إقامة العدل.

32 - ويساور الفريق القلق إزاء عدم توافر قدر كاف من الترتيبات الأمنية لموظفي العدالة والضحايا والشهود، ومحدودية استقلال القضاء، وعدم كفاية التمويل اللازم لعمل المحاكم وبرامج المساعدة القانونية. ويلاحظ الفريق أن تعزيز نظام العدالة أمر حتمي لإحراز تقدم في التحقيق في الجرائم الخطيرة ومقاضاة مرتكبيها، كذلك المتعلقة بالمذابح التي وقعت في لا سالين (عام 2018) وبيلير (عام 2019)، واغتيال رئيس نقابة المحامين في بورت أو برنس، مونفيري دورفال (عام 2020) والرئيس مويس (عام 2021). ويشدد الفريق على ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى استعادة سيادة القانون وكفالة إقامة العدل وبذل الجهود لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان والفساد.

33 - ويساور الفريق القلق كذلك إزاء الحالة في السجون، التي تعاني من اكتظاظ كبير، بحيث يبلغ معدل الإشغال فيها 278,8 في المائة، بالإضافة إلى أنها تعاني من نقص التمويل، مما يجعل من الصعب توفير الاحتياجات الأساسية للسجناء، بما في ذلك الوجبات المنتظمة والخدمات الطبية. ومن بين 11 161 من الأفراد المحتجزين حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان 83,1 في المائة منهم محتجزين احتياطياً، مما يشير إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة. ويرحب الفريق بإنشاء لجنة مخصصة في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، تتألف من أمين المظالم الوطني، ورئيس هيئة الادعاء لبورت أو برنس، وممثلين عن وزارة العدل والسلامة العامة، وقضاة رفيعي المستوى، وسلطات الشرطة والسجون، وأعضاء من المجلس الوطني للمساعدة القانونية، لمعالجة مسألة الاحتجاز الاحتياطي، وهو ما أسفر عن إقرار قائمة تضم 350 محتجزاً يستوفون الشروط المطلوبة للإفراج عنهم (S/2023/41، الفقرة 33). وقد يسرت المبادرة حتى الآن الإفراج عن 68 من هؤلاء السجناء.

34 - ويساور الفريق القلق لأن العديد من المهاجرين يقومون برحلات مخوفة بالمخاطر، بما في ذلك عبر طرق المهاجرين غير النظاميين، هرباً من الظروف الصعبة في هايتي. ويعرب الفريق عن تقديره للعمل الذي تضطلع به المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من المنظمات دعماً للمهاجرين الهايتيين، ويشدد على ضرورة أن تتم عملية الإعادة إلى الوطن بأمان وكرامة. ومن الأهمية بمكان أن يتلقى المهاجرون، ولا سيما أولئك الذين يعيشون أوضاعاً هشة، المساعدة التي يحتاجون إليها، لا سيما بالنظر إلى أنهم ربما واجهوا سلسلة من الشواغل المتعلقة بالصحة والحماية أثناء رحلتهم. ويدعو الفريق المجتمع الدولي إلى دعم هذه الجهود الهامة.

(3) تمثل الدرجات على مؤشر مدرجات الفساد المستوى المدرك للفساد في القطاع العام على مقياس من 0 إلى 100، حيث تعني الدرجة 0 أكثر فساداً والدرجة 100 أكثر نزاهة (<https://www.transparency.org/ar/news/how-cpi-scores-are-calculated>).

35 - ويواصل الفريق تشجيع حكومة هايتي على دعم إنشاء مكتب قائم بذاته لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في هايتي لتعزيز التعاون مع سلطات الدولة بشأن قضايا حقوق الإنسان.

ثالثاً - الدعم الدولي المنسق والمتسق للتنمية المستدامة للبلد

ألف - دعم الأمم المتحدة لجهود البلد الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة

36 - تواصل منظومة الأمم المتحدة في هايتي دعم جهود البلد للتصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي يواجهها. وسييسر إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2027، الذي يتماشى مع برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031، اتباع نهج متكامل في مساهمات منظومة الأمم المتحدة في جهود التنمية المستدامة للبلد. وبالنظر إلى الأزمات المعقدة والمتشابكة التي يمر بها البلد، يواصل الفريق جهود الدعوة من أجل توفير استجابة للأمم المتحدة على مستوى المنظومة بأسرها تقدم حلولاً متكاملة عبر الواجهة الترابطية بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، من أجل التصدي بنجاح للأسباب المنهجية للهشاشة، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة والصدمات البيئية والفساد والإفلات من العقاب وضعف المؤسسات، ومن أجل إرساء الأساس للسلام والتنمية المستدامة على المدى الطويل. ويشجع الفريق المجتمع الدولي على دعم الأمم المتحدة في هذه الجهود، على سبيل المثال، عن طريق توفير الحوافز الاقتصادية، بما في ذلك من خلال تمويل مرن ومتعدد السنوات ويمكن التنبؤ به، للمساعدة على زيادة التعاون الذي يشمل جميع الركائز.

37 - ويرحب الفريق بالدعم المقدم من صندوق بناء السلام لمساعدة البلد على المضي قدماً نحو تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. ففي عام 2022، قدم الصندوق 2,3 مليون دولار لمشروع ينفذه كل من منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساهمة في إيجاد حل دائم للآزمات المتكررة وتوطيد السلام من خلال إرساء الأساس لاقتصاد شامل للجميع عن طريق الحوار التشاركي، بهدف تعزيز التماسك الوطني.

باء - تعزيز فعالية المعونة

38 - يواصل المانحون دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها الحكومة؛ ومع ذلك، ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة، فقد انخفضت المعونة الخارجية لهايتي، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، من حوالي 25 في المائة في عام 2010 إلى حوالي 5 في المائة في عام 2022. وبلغ تمويل أنشطة الأمم المتحدة في عام 2021 ما مجموعه 270 مليون دولار (128 مليون دولار للأنشطة المتعلقة بالتنمية و 142 مليون دولار للأنشطة الإنسانية)، أي بزيادة من 204 ملايين دولار (110 ملايين دولار للأنشطة المتعلقة بالتنمية و 94 مليون دولار للأنشطة الإنسانية) في عام 2020. ويمثل مبلغ 270 مليون دولار 0,6 في المائة من الإنفاق العالمي على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام 2021 البالغ 45,1 بليون دولار.

39 - وأبلغ الفريق، خلال زيارته إلى واشنطن العاصمة، بأن أنشطة صندوق النقد الدولي في هايتي يجري الاضطلاع بها وفقاً لاستراتيجية الصندوق الجديدة الخاصة بالدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، والتي تسمح بسبل التعاون المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات البلدان على أفضل وجه. وفي هذا السياق، وافق صندوق النقد الدولي في كانون الأول/ديسمبر 2022 على تخصيص مبلغ 110,6 ملايين دولار في إطار "نافذة مواجهة الصدمات الغذائية" للتسهيل الائتماني السريع من أجل مساعدة هايتي على سد الفجوة في

ميزان المدفوعات وتقديم الدعم للمتضررين من أزمة الغذاء العالمية الحالية. وفي نيسان/أبريل 2023، سيستكمل الصندوق الاستعراض الثاني لبرنامج الذي يراقبه خبراء الصندوق بهدف مساعدة حكومة هايتي على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي والمضي قدماً في إصلاحات الحوكمة لتعزيز المساءلة، ولا سيما من خلال تعزيز الإدارة المالية العامة وإدارة الإيرادات. وأحاط الفريق علماً بأن هناك تطورات إيجابية حدثت مؤخراً في هايتي، بما في ذلك إقرار قانون ضريبي جديد، واعتماد إصلاحات في إدارة الجمارك والضرائب، واعتماد ميزانية السنة المالية 2023/2022 في سياق إطار مالي متوسط الأجل. ويرحب الفريق بالجهود التي يبذلها صندوق النقد الدولي لتكييف دعمه وفقاً لاحتياجات البلدان، مع التركيز بقوة على دعم الفئات السكانية الهشة في مواجهة الآثار السلبية لإصلاحات الاقتصاد الكلي.

40 - وخصص البنك الدولي رقماً قياسياً قدره 606 ملايين دولار لهايتي في إطار التجديد التاسع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية للسنتين الماليتين 2022/2021 و 2023/2022، مدفوعاً بشكل أساسي بالحاجة إلى التصدي لما خلفه زلزال عام 2021 ولأزمة الأمن الغذائي. وفي إطار التجديد العشرين لموارد المؤسسة، خصص نحو 204,1 ملايين دولار لهايتي للتركيز على أربعة مجالات ذات أولوية، هي: استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز نظم الحوكمة الأساسية؛ والحفاظ على الخدمات الأساسية ورأس المال البشري؛ وتعزيز الانتعاش الاقتصادي وتحسين فرص العمل؛ وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المتعددة. وعلم الفريق أن البنك الدولي ملتزم التزاماً قوياً بالعمل مع الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، تعاقدت حكومة هايتي من الباطن مع الأمم المتحدة على نحو 15 في المائة من حافطة البنك في مجالات الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية والتعليم.

41 - وواصل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أيضاً دعم الأنشطة الإنمائية في هايتي في مجالات التعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحي، والطاقة المستدامة، وتحديث الدولة، والكوارث البيئية والطبيعية، والتنمية الزراعية والريفية. فعلى سبيل المثال، في عام 2022، صرف البنك 230 مليون دولار لتمويل المبادرات التي تركز على توسيع شبكات الأمان الاجتماعي وتيسير الحصول على التعليم والرعاية الصحية. كما واصل البنك دعم خلق فرص العمل في مجمع كاراكول الصناعي التي يعمل فيه 60 000 شخص. وبالنظر إلى أن التشريع الحالي بشأن هذه المجمع الصناعي سينتهي في عام 2025، يلاحظ الفريق أن الاعتماد الفوري لتشريعات جديدة سيكون حاسماً في الاحتفاظ بالشركات العاملة حالياً في المشروع وتجنب انقطاع العمال عن عملهم.

42 - وشدد محاورو الفريق على أن الحالة الأمنية تعوق توسيع نطاق عملياتهم وشددوا على أهمية مساعدة هايتي على استعادة الأمن لتمكين المؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين من تنفيذ برامجهم بنجاح. وإذ يسلط الفريق الضوء على الروابط بين السلام والتنمية، فإنه يرحب بالدعم الذي تقدمه الجهات المانحة لتعزيز التنمية. ويدعو الفريق أيضاً الشركاء الإنمائيين إلى تعزيز التنسيق والتعاون من أجل زيادة أثر عملهم إلى أقصى حد.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

43 - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بارتفاع مستوى انعدام الأمن، مما أدى، في خضم الأزمة السياسية المستمرة، إلى تزايد الاحتياجات الإنسانية، التي يعزى معظمها إلى انعدام الأمن الغذائي، وتدهور الحالة الصحية بسبب انتشار الكوليرا، وتدهور الأحوال الاجتماعية الاقتصادية. وفي الوقت نفسه،

فإن ضعف المؤسسات، وانعدام المساءلة، وانتشار الفقر، واستمرار أوجه عدم المساواة، وضعف فرص التعليم وآفاق العمل، وعدم الكفاءة في تقديم الخدمات الاجتماعية، لا تزال كلها عوامل تسهم في استمرار حالة عدم اليقين والعنف السياسيين. ويرى الفريق أن اتباع نهج شامل هو وحده الذي يمكن أن يساعد في إنجاح جهود التصدي للأزمات المتشابكة والمعقدة التي يعاني منها البلد.

44 - ويكرر الفريق دعوة الجهات الفاعلة السياسية في البلد، ومنظمات المجتمع المدني في هايتي، بما في ذلك مجموعات النساء والشباب، والزعماء الدينيين، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، إلى مواصلة الحوار السياسي الوطني الشامل للجميع الذي يركز على إعادة وضع البلد على طريق الاستقرار والتنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية.

45 - ويشدد الفريق على الحاجة الملحة إلى استعادة الأمن للمساعدة في تخفيف معاناة الهايتيين، وتعزيز ثقة المستثمرين في البلد، ومساعدة المنظمات الإنسانية والشركاء الإنمائيين للنجاح في تقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها. ويرحب الفريق باعتماد قرار مجلس الأمن 2653 (2022) الذي ينشئ نظاما للجزاءات في هايتي للمساعدة في كسر شوكة العصابات المسلحة. ويرحب الفريق أيضا بالتدابير الرامية إلى تعزيز الشرطة الوطنية.

46 - ويشدد الفريق على ضرورة استكمال التدابير الأمنية باستراتيجية شاملة ومستدامة طويلة الأجل للتصدي لدوافع العنف، مثل التفاوتات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والفقر المدقع، وارتفاع معدلات البطالة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والإفلات من العقاب، والفساد، وضعف المؤسسات العامة.

47 - ومما يثير القلق أنه على الرغم من حجم الاحتياجات الإنسانية في البلد، التي تفاقت بسبب انعدام الأمن الغذائي والكوليرا، فإن خطة الاستجابة الإنسانية لهايتي لا تزال تعاني من نقص كبير في التمويل. ويشدد الفريق على الحاجة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان مع زيادة قدرتهم على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية من خلال تدابير التكيف مع المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

48 - ويعرب الفريق عن تقديره لعمل منظومة الأمم المتحدة في دعم جهود البلد الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، ويكرر دعوته إلى تقديم الدعم من خلال نهج شامل للمنظومة بأسرها من أجل تعظيم أثره على نحو يكفل أن تُستكمل الأنشطة الرامية إلى تعزيز الاستقرار السياسي والأمن وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان بمبادرات ترمي إلى التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

49 - ولا تزال المشاركة النشطة للمجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حاسمة في مساعدة هايتي على كفالة تحقيق التنمية المستدامة. ويتعين على حكومة هايتي وشركائها الإنمائيين أن يعملوا معا بشكل وثيق من أجل كفالة تقديم الدعم بطريقة منسقة بشكل جيد ومتسقة ومستدامة بغية تحقيق النتائج المرجوة.

50 - ويرى الفريق أن هناك مجالا لاتباع نهج أكثر شمولاً وتنسيقاً من جانب جميع الهيئات الحكومية الدولية، بما فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ومجلس الأمن ولجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، من أجل تقديم مشورة متكاملة وموجهة في مجال السياسة العامة إلى هايتي وشركائها.

51 - وترد التوصيات المبينة أدناه لكي ينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

52 - يشجع الفريق حكومة هايتي على القيام بما يلي:

- (أ) تكثيف الجهود لتوسيع نطاق الدعم المقدم إلى توافق الآراء الوطني من أجل تحقيق انتقال شامل وإجراء انتخابات شفافة، الموقع في 21 كانون الأول/ديسمبر 2022، والنهوض بحوار وطني أكثر شمولاً يركز على إعادة وضع البلد على طريق الاستقرار والتنمية المستدامة؛
- (ب) اتخاذ تدابير لتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- (ج) تعزيز الجهود، بما في ذلك من خلال الشراكات مع الجهات المانحة، بهدف تنفيذ السياسة الوطنية للسيادة الغذائية والأمن الغذائي والتغذية، والسياسة الوطنية للحماية الاجتماعية والتقدم الاجتماعي؛
- (د) استكشاف فرص التعاون مع المنظمات الزراعية الكاريبية، مثل المعهد الكاريبي للبحث والتنمية الزراعيين ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، من أجل تعزيز التنمية الزراعية في هايتي، بهدف بناء منظومات غذائية منتجة وقادرة على الصمود؛
- (هـ) تعزيز التعاون مع بلدان المنطقة بشأن مسألة الهجرة؛
- (و) زيادة الاهتمام بإصلاح قطاع العدالة، مع التركيز على ضمان سيادة القانون وتنفيذ تدابير مكافحة الإفلات من العقاب ومكافحة الفساد، بسبل منها استراتيجية مكافحة الفساد، وإجراء تحقيقات مستقلة شاملة في عمليتي اغتيال الرئيس مويس ومونفيريه دورفال والمذابح التي وقعت؛
- (ز) زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق التصدي للعنف الجنسي والجنساني، ودعم إنشاء مكتب قائم بذاته لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في هايتي لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وسلطات الدولة بشأن قضايا حقوق الإنسان؛
- (ح) توفير الموارد والاهتمام اللازمين لتنفيذ تدابير التأهب والحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، بغية تقليل ما تحدثه الكوارث الطبيعية من أثر هدام على المجتمعات المحلية؛
- (ط) مواصلة العمل عن كثب مع صندوق بناء السلام للاستفادة من دوره الحاسم في المساعدة على بناء السلام والحفاظ عليه.

53 - ويوصي الفريق بأن يقوم المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية بما يلي:

- (أ) مواصلة المشاركة الجماعية، بما في ذلك في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لدعم الحلول التي يقودها الهايتيون للتصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي يواجهها البلد والعمل بشكل وثيق مع حكومة هايتي لتقديم دعم جيد التنسيق ومتناسك لتعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة؛
- (ب) دعم جهود التصدي للكوليرا في هايتي، وفي هذا الصدد، تقديم مساهمات مالية كافية للدواء العاجل لمكافحة الكوليرا للمساعدة في الحد من الوفيات والحد من انتشار المرض، والعمل بشكل وثيق مع حكومة هايتي لكفالة تنسيق الجهود تنسيقاً جيداً؛
- (ج) زيادة المساهمات المالية في خطة الاستجابة الإنسانية للمساعدة في توفير المساعدات المنقذة للحياة، بما في ذلك الاحتياجات الغذائية الطارئة، وتخفيف المعاناة، والنظر في تزويد

المناطق في الجنوب حيث الاحتياجات أكبر وحيث الظروف أكثر صعوبة، وكذلك المناطق التي يصعب الوصول إليها، بالإمدادات اللازمة لدعم سبل العيش مثل البذور وعلف الماشية؛

(د) إعطاء الأولوية للاستثمار في القطاع الزراعي في البلد، بهدف بناء منظومة غذائية أكثر إنتاجية وقدرة على الصمود، وبالتالي الحد من احتمالات حدوث أزمات إنسانية متكررة في البلد وتعزيز التنمية المستدامة فيه؛

(هـ) تقديم دعم مالي كبير لبرنامج التغذية المدرسية المعتمد على المنتجات المحلية الذي ينفذه برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة وشركاؤهما، والذي يستند إلى الأغذية التي يتم الحصول عليها من صغار المزارعين المحليين، بهدف تعزيز الوصول إلى الأسواق الأوسع نطاقا وتهيئة الظروف للإنتاج الغذائي المستدام؛

(و) العمل مع حكومة هايتي من أجل تحديث قطاع التعليم في البلد، فيما يتصل بالبنية التحتية المدرسية والمواظبة على الدراسة ووضع المناهج الدراسية، لمساعدة القطاع على التكيف مع التحديات العالمية الراهنة ومعالجة احتياجات البلد الإنمائية؛

(ز) تزويد فريق الأمم المتحدة القطري بالموارد المالية اللازمة حتى يتمكن من تقديم الدعم الفعال لحكومة هايتي في إحراز التقدم نحو تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ح) دعم اتباع نهج إقليمي شامل لكفالة حماية الرجال والنساء والفتيات والفتيان الهايتيين الذين ينتقلون في جميع أنحاء المنطقة؛

(ط) تحسين التماسك والتنسيق في مجال التنمية، عن طريق العمل الوثيق مع السلطات الهايتية ومن خلال إجراء مشاورات مع شتى الجهات المعنية الهايتية، من أجل كفالة مبادرات إنمائية طويلة الأجل وأكثر تأثيرا؛

(ي) إتاحة تمويل متعدد السنوات كاف ومرن ويمكن التنبؤ به من أجل وضع برامج للحد من مخاطر الكوارث والتعافي وبناء السلام بهدف تعزيز نهج تراكمي موحد بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛

(ك) العمل مع حكومة هايتي لبناء قدرات الدولة في مجموعة من المجالات، منها إدارة القطاع العام وإصلاح القضاء وسيادة القانون وإدارة مخاطر الكوارث؛

(ل) دعم حكومة هايتي في جهودها لمكافحة التهريب غير المشروع للأسلحة والذخيرة الذي يغذي العنف المسلح، بما في ذلك عنف العصابات.

54 - ويوصي الفريق بأن تقوم منظومة الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) مواصلة دعم حكومة هايتي في تنفيذ الأنشطة في إطار الأولويات الإنمائية التي حددتها السلطات الهايتية للنهوض بخطة عام 2030 وبناء القدرة على الصمود؛

(ب) العمل في شراكة وثيقة مع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة على الصعيد الثنائي لتعزيز تنمية البلد في الأجل الطويل؛

(ج) الاستفادة من الأدوات الجديدة التي استحدثت في سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ومواصلة التركيز

على اتباع نهج شامل للمنظومة بأسرها، بما في ذلك زيادة التعاون فيما يتعلق بالركائز كلها للمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية لمواطن الضعف في البلد وتعزيز التنمية والسلام في الأجل الطويل؛

(د) كفالة أن يحافظ فريق الأمم المتحدة القطري على التعاون والتآزر والتنسيق بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وذلك من أجل تعظيم أثر إجراءاتهما وكفالة نجاح العملية الانتقالية في البلد.

55 - ويعرب الفريق عن تضامنه مع شعب هايتي الذي يبدي قدرة استثنائية على الصمود في مواجهة الأحداث المؤلمة والشدائد. ويكرر تأكيد التزامه بمواصلة جهود التعاون في هايتي لمساعدة البلد على التصدي للتحديات المعقدة وكفالة الاستقرار والتنمية في الأجل الطويل. ويعرب الفريق عن عميق امتنانه لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وللممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، ولنائبة الممثلة الخاصة للأمين العام (المنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية) في هايتي، ولأعضاء الآخرين في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري، لدعمهم المستمر لعمل الفريق.

أنشطة الفريق الاستشاري المخصص لهاييتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير

- 1 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق الاستشاري المخصص لهاييتي متابعة الحالة في هاييتي عن كثب واضطلع بسلسلة من الأنشطة على النحو المبين أدناه.
- 2 - ففي 31 أيار/مايو 2022، عقد الفريق اجتماعا بصيغة مختلطة مع الممثلة الخاصة للأمين العام في هاييتي، هيلين لاليم، ونائب الممثلة الخاصة للأمين العام بالنيابة (المنسقة المقيمة/المنسقة الشؤون الإنسانية) في هاييتي، فرناندو هيرالدو، والأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، ميروسلاف يننشا، لمناقشة الحالة الأمنية في هاييتي وتأثيرها على التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد.
- 3 - وفي 20 حزيران/يونيه 2022، شارك رئيس الفريق والممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة، روبرت راي، بصفته مشاركا في المناقشة في إطار اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الانتقال من الإغاثة إلى التنمية الذي عقد تحت عنوان "الأزمات المتكررة والحلول المستدامة: بناء القدرة على الصمود والتصدي لتزايد انعدام الأمن الغذائي والنزوح". وخلال مناقشة المائدة المستديرة، عرض الرئيس تقييم الفريق للحالة في هاييتي وتوصياته.
- 4 - وفي 8 تموز/يوليه 2022، اعتمد الفريق بيانا أعرب فيه عن قلقه العميق إزاء الوضع الأمني الخطير في هاييتي وتأثيره على حياة الهايتيين والتنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد، وحث مجلس الأمن بقوة على تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي التي تنتهي في 15 تموز/يوليه 2022 لمدة 12 شهرا على الأقل. وشدد الفريق على أن من الأهمية بمكان أن يزود مجلس الأمن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي بالولاية والدعم اللازمين لمساعدة هاييتي خلال أزماتها الحالية وللمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في البلد.
- 5 - وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية لم تكن مواتية لقيام الفريق بزيارة هاييتي، فقد قام رئيس الفريق بزيارتين إلى بورت أو برنس خلال الفترة المشمولة بالتقرير (من 22 إلى 24 آب/أغسطس 2022 ومن 7 إلى 10 كانون الأول/ديسمبر 2022)، التقى خلالها بممثلين سياسيين، وأعضاء من المجتمع المدني، وممثلين عن الشرطة الوطنية الهايتية، وأعضاء من الأمم المتحدة، ومراقبين دوليين. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 9 شباط/فبراير 2023، اجتمع الرئيس مع الأمين العام وكبار موظفي الأمم المتحدة لتقديم أحدث المعلومات عن أنشطة الفريق.
- 6 - وفي 21 أيلول/سبتمبر 2022، عقد الفريق اجتماعا رفيع المستوى مع الشركاء الكاريبيين، بما في ذلك الجماعة الكاريبية، خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة. وضم الاجتماع، الذي ترأسه رئيس وزراء كندا، جاستن ترودو، مختلف رؤساء الدول والحكومات، ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وشارك في الاجتماع أيضا وزير الخارجية والمالية في هاييتي. وساعد الاجتماع على حشد الدعم الدولي للحلول التي تقودها هاييتي للتصدي للتحديات المتعددة الأبعاد التي يواجهها البلد، في إطار الجهود التي يبذلها لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7 - وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022، عقد الفريق اجتماعاً بصيغة مختلطة لمناقشة الأزمة الإنسانية المتفاقمة في هايتي، نظراً لتزايد انعدام الأمن الغذائي وتفاشي الكوليرا. واستمع الفريق إلى وزير الصحة العامة والسكان في هايتي، أليكس لارسن، ونائبة الممثلة الخاصة للأمين العام (المنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية) في هايتي، أولريكا ريتشاردسون، وممثلة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، مورين برمنغهام، وممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، برونو مايس، ورئيس بعثة منظمة أطباء بلا حدود في هايتي، بينوا فاسور، والمؤسس والمدير التنفيذي للمجموعة الهايتية لدراسة ساركومة كابوسي وحالات العدوى الانتهازية، جان ويليام بابب.

8 - وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أعرب الفريق عن القلق إزاء الآثار السلبية للحصار الذي تفرضه العصابات المسلحة على الطرق والموانئ ومحطة الوقود الرئيسية في البلد، ألا وهي محطة فارو، على جهود العمل الإنساني والاستجابة للكوليرا، ودعا إلى الإنهاء الفوري للحصار المفروض على محطة فارو، وإعادة تيسير الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك المستشفيات والمياه وخدمات الصرف الصحي، وإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق. ودعا الفريق المجتمع الدولي إلى إظهار تضامنه مع شعب هايتي من خلال تعزيز دعمه للاستجابة الإنسانية والتصدي للكوليرا ودعم الجهود التي تقودها هايتي لاستعادة الأمن لتيسير تدفق المساعدات الإنسانية.

9 - وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، عقد الفريق اجتماعاً بصيغة مختلطة مع نائبة الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيك هارتمان، ونائب المدير القطري لبرنامج الأغذية العالمي، مارك أندري بروست، والأخصائية في شؤون الأمن الغذائي وسبل العيش والتغذية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لوسي جوانو، لمناقشة تطور الحالة في هايتي. ومن أجل التركيز على مساعدة هايتي على التصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها وأسبابها الجذرية، أنشأ الفريق الاستشاري فريقين عاملين غير رسميين، أحدهما معني بدعم هايتي في تعزيز قدرة مؤسساتها العامة ومساءلتها، بما في ذلك في قطاعي الأمن والعدالة (مرتبط بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة)، برئاسة الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة، والثاني معني بدعم هايتي في تلبية احتياجات السكان المتضررين من الأزمة وبناء منظومة غذائية أكثر إنتاجية وقدرة على الصمود (مرتبط بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)، برئاسة الممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة.

10 - وفي 2 كانون الأول/ديسمبر 2022، حضر نائب الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة، نيابة عن رئيس الفريق، الاجتماع المشترك للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام بشأن موضوع "بناء السلام والحفاظ عليه وتحقيق التنمية المستدامة: نحو الاتساق وتحقيق الأثر على أرض الواقع"، الذي شهد مناقشات تركزت على كيفية استجابة كيانات الأمم المتحدة والصناديق والبرامج التابعة لها، بما في ذلك بصورة مشتركة، للتحديات المتعددة الأبعاد، وكيفية إسهامها في بناء السلام والحفاظ عليه من خلال تعزيز التنمية الطويلة الأجل في السياقات المتأثرة بالعنف والنزاعات.

11 - وفي 16 كانون الأول/ديسمبر 2022، ناقش الفريق تأثير الأزمة على الأطفال والشباب مع اثنين من القادة الشباب ومع ممثلي منظومة الأمم المتحدة في هايتي، بما في ذلك منسق صندوق بناء السلام التابع لمكتب المنسق المقيم، مامادو بامبا، ونائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مختار فال، ورئيسة شؤون الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، إيمي فاي.

12 - وفي 21 كانون الأول/ديسمبر 2022، شارك رئيس الفريق في إحاطة مجلس الأمن بشأن هايتي، والتي شدد خلالها على الحاجة إلى دعم هايتي في معالجة الحالة الأمنية الحرجة، وتلبية الاحتياجات الإنسانية، والقيام باستجابة فعالة لمواجهة الكوليرا، مع دعم هايتي أيضا في الأجل الطويل، بما في ذلك من خلال تعزيز تنسيق الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية وبناء السلام التي تعمل داخل البلد وخارجه.

13 - وفي 19 و 26 كانون الثاني/يناير و 10 شباط/فبراير 2023، عقد فريق العمل المعني بدعم هايتي في مجال تلبية احتياجات السكان المتضررين من الأزمة وبناء منظومة غذائية أكثر إنتاجية وقدرة على الصمود اجتماعات بصيغة مختلطة مع نائبة الممثلة الخاص للأمن العام لهايتي، والمدير القطري لبرنامج الأغذية العالمي، جان مارتن باور، وممثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، باولو سيلفييري، وخبيرة الأمن الغذائي في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لوسي جوانو، ومنسق اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجهة اتصالها لهايتي، أديان راندولف غيلبرت، ومديرة المقر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ديان كوارلس، ونائب مدير المعهد الكاريبي للبحث والتنمية الزراعيين، أنصاري حسين، والرئيس التنفيذي لمؤسسة إطعام الفقير في هايتي، ماريو نيكولو. وساعدت المناقشات على إثراء اجتماعات الفريق مع المؤسسات المالية الدولية. وفي 2 آذار/مارس، عقد الفريق العامل اجتماعا إضافيا لمناقشة الخطوات التالية للمساعدة في زيادة الوعي الدولي بالحالة في هايتي ووضع مشروع خريطة طريق للأنشطة المقترحة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر 2023، والتي قدمت إلى الفريق الاستشاري في 13 آذار/مارس.

14 - وفي 2 شباط/فبراير 2023، عقد الفريق اجتماعا لمناقشة التحضيرات لزيارته إلى واشنطن العاصمة في 7 شباط/فبراير 2023. وخلال الزيارة، اجتمع الفريق بممثلين عن صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. وفي 14 شباط/فبراير، أصدر الفريق بيانا صحفيا شجع فيه المؤسسات المالية الدولية على مواصلة عملها في هايتي وإعادة إرساء استقرار الاقتصاد الكلي مع معالجة الأسباب الجذرية الاجتماعية الاقتصادية للأزمة المتعددة الأبعاد التي يواجهها البلد.

15 - وفي 13 آذار/مارس 2023، عقد الفريق العامل المعني بدعم هايتي في تعزيز قدرة مؤسساتها العامة ومساءلتها، بما في ذلك في قطاعي الأمن والعدالة، اجتماعا بصيغة مختلطة مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيك هارتمان، لمناقشة الجهود المبذولة لتعزيز قطاعي الأمن والعدالة في هايتي.

16 - وفي 15 آذار/مارس 2023، عقد الفريق الاستشاري اجتماعا لتقييم عمل فريقيه العاملين ومناقشة الكيفية التي يمكنه من خلالها تقديم المساعدة في الدعوة من أجل هايتي والجهود التي تبذلها لمواجهة التحديات المتعلقة بالمؤسسات العامة والأمن الغذائي.